إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/491
للنشر الفوري
31 أكتوبر 2014

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

صندوق النقد الدولي يختتم بعثة مشاورات المادة الرابعة الموفدة إلى موريتانيا

أوفد صندوق النقد الدولي بعثة بقيادة السيدة مرسيدس فيرا مارتن إلى نواكشوط في الفترة من 20–30 أكتوبر الجاري لإجراء مناقشات مع السلطات في إطار مشاورات المادة الرابعة. وفي ختام الزيارة، أدلت السيدة فيرا مارتن، بالبيان التالي:

"ظلت التطورات الاقتصادية مواتية في موريتانيا، رغم هبوط معدلات التبادل التجاري من جراء انخفاض أسعار خام الحديد العالمية. وتشير التقديرات الحالية إلى أن النمو الاقتصادي سيصل إلى 6.4% في عام 2014. ومن شأن تحسن النشاط في قطاع صيد الأسماك واستمراره في قطاع التعدين أن يتجاوزا الضَعْف الذي شهده الاقتصاد في قطاعي النفط والصناعة التحويلية. وقد ظل التضخم مكبوحا، بمعدل متوسط قدره 3.5% سنويا، ومن المتوقع أن يظل أداء المالية العامة متمشيا مع الميزانية الموضوعة لعام 2014، حيث يبلغ العجز الكلي، باستثناء المنح، 1.7% من إجمالي الناتج المحلي. وتشير التوقعات إلى تراجع عجز الحساب الجاري إلى 19% من إجمالي الناتج المحلي مع تمويل معظمه من الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الاحتياطيات الدولية فمن المتوقع أن توفر تغطية كافية بما يعادل حوالي 6.5 شهرا من الواردات، باستثناء الواردات المرتبطة بأنشطة النفط والتعدين. ولا يزال التضخم المحدود والاحتياطيات الخارجية المستقرة يتيحان هامشا للوقاية من الصدمات الاقتصادية المحتملة."

"ورغم انخفاض معدلات التبادل التجاري، فلا تزال آفاق الاقتصاد الكلي مواتية، يدعمها التوسع في الطاقة التعدينية على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 6% في عام 2015، حيث يؤدي ارتفاع الاستهلاك المحلي إلى تعويض جانب من التراجع في الآفاق الخارجية. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط التضخم إلى نحو 4.6%، وأن تنخفض الاحتياطيات الرسمية إلى نحو 6.3 شهرا من الواردات في نهاية 2015. وعلى المدى المتوسط، يتوقف نمو إجمالي الناتج المحلي بمتوسط قدره 7% على قوة الاستثمار المرتبط بالتوسع في الطاقة التعدينية ومشروعات البنية التحتية. ومن المتوقع أن يزداد عجز الحساب الجاري على مدار السنوات القادمة بسبب ارتفاع الواردات الرأسمالية المرتبطة بهذا التوسع ثم يتراجع لاحقا مع بدء الإنتاج بطاقة أعلى في قطاع التعدين. ويميل ميزان المخاطر إلى الجانب السلبي فيما يتعلق بآفاق النمو في موريتانيا، وذلك بسبب التطورات الخارجية حيث يمكن أن تؤدي زيادة المخاطر الجغرافية–السياسية وتباطؤ النشاط العالمي

إلى التأثير سلبا على تطورات السوق العالمية لخام الحديد، مما يتسبب في تدهور معدلات التبادل التجاري بدرجة أسوأ مما تشير التنبؤات. كذلك يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار خام الحديد إلى إحداث أثر سلبي على خطط الاستثمار."

"والسلطات الموريتانية ملتزمة بمواصلة سياستها الرشيدة للمالية العامة. وفي هذا السياق، تتوخى ميزانية عام 2015 احتواء العجز الكلي، باستثناء المنح، في حدود 2.2% من إجمالي الناتج المحلي. وستؤدي آفاق الاقتصاد الكلي المواتية إلى دعم الجهود المبذولة لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، والتي ستركز على ترشيد الإنفاق الجاري مع تحديد أولويات الإنفاق الرأسمالي (حسب تقرير استراتيجية الحد من الفقر) تبعا للطاقة الاستيعابية وأولويات استراتيجية الحد من الفقر؛ والحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة من خلال تعزيز القدرات المؤسسية وتنسيق ممارسات إدارة الدين؛ وتحسين حوكمة المالية العامة عن طريق اعتماد إطار مالي يتحسب للتقلب المحتمل في إيرادات الموارد نتيجة لتحركات الأسعار الدولية."

"ويواصل البنك المركزي التقدم في تعزيز صلابة القطاع المالي كما يخطط لتحسين صياغة السياسة النقدية وتنفيذ إصلاحات في سوق النقد الأجنبي تكفل استمرار تنمية القطاع الخاص على المدى المتوسط. ويوشك الصندوق على إجراء تقييم للاستقرار المالي يطرح فيه توصيات لتقوية القطاع المالي، وتيسير تقديم الائتمان طويل الأجل للقطاع الخاص، وتشجيع التعميق المالي والتوسع في إتاحة الخدمات المالية."

"وقد رحبت البعثة بإدارة السلطات الرشيدة لسياسة الاقتصاد الكلي والتزامها بالحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة، وحماية الاستقرار المالي، وتشجيع تنمية القطاع الخاص. ذلك أن وجود قطاع خاص أكثر ديناميكية يشكل عاملا حيويا في تنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل. ومن خلال إرساء جدول أعمال شامل للإصلاح بهدف تحسين مناخ الأعمال، ومعالجة الاختناقات الهيكلية المزمنة، ودعم الميزة النسبية بالاشتراك مع القطاع الخاص، وتعزيز الحوكمة، وحماية الفئات الأشد احتياجا، يمكن تحقيق تقدم أكبر نحو نمو أكثر احتواءً لكل شرائح السكان مع زيادة صلابة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية."

"وقد التقت البعثة بفخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز، ومعالي السيد يحي ولد حدمين رئيس الوزراء، ومعالي السيد سيد أحمد ولد الرايس محافظ البنك المركزي، ومعالي السيد تيام جمبار وزير المالية، ومعالي السيد سيدي ولد التاه وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية، وعدد من آخر من كبار المسؤولين الحكوميين. كذلك أجرى الفريق مناقشات مثمرة مع ممثلي المجتمع الدبلوماسي ومجتمع المانحين، والقطاعين المصرفي والخاص، والاتحادات المهنية، والمجتمع المدني."

"ونود توجيه الشكر إلى السلطات الموريتانية وممثلي القطاعات الأخرى لما أبدوه من تعاون أثناء مناقشاتنا المثمرة معهم."